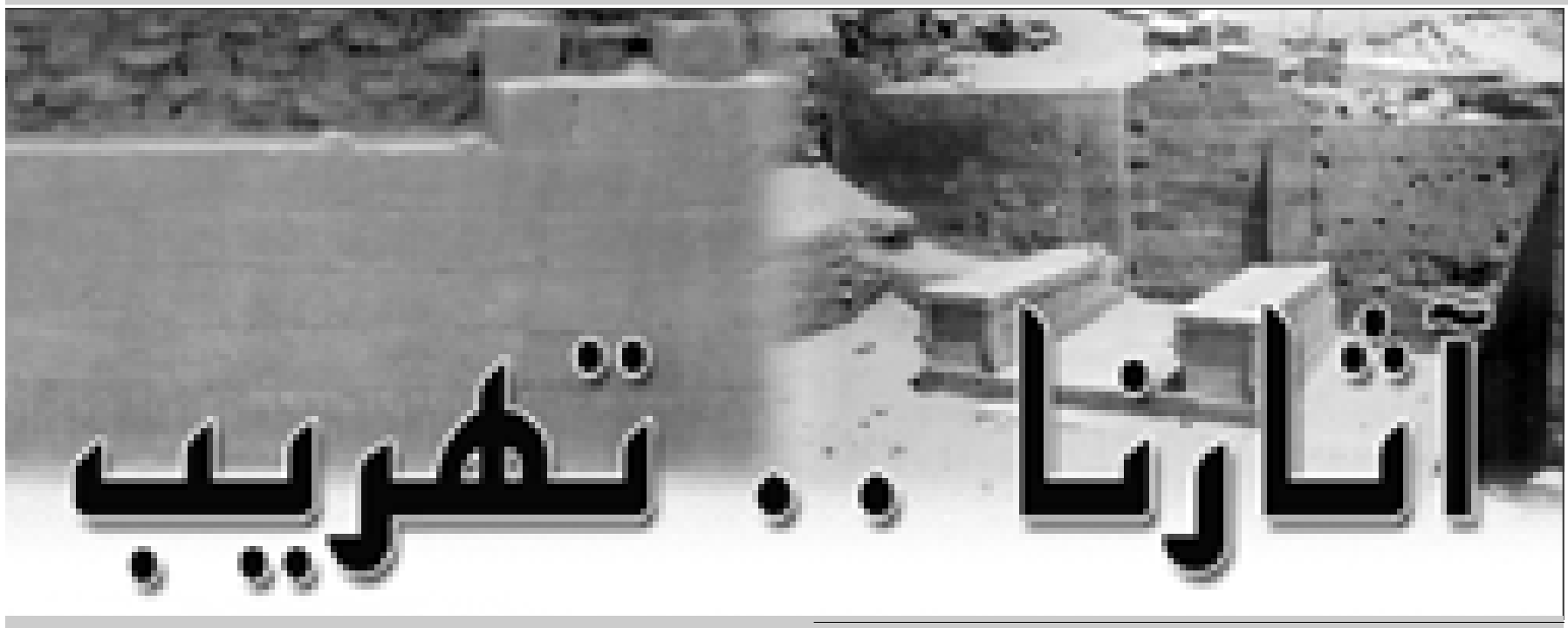

الظاهرة تتسع.. وهيئة الآثار تلوك

١٠٠٠ قطعة أثرية تضبط في مطار صنعاء ٦٠٪ منها

تزوير تماثيل الرخام والبلق في مأرب والمهرة.. ومعمل لتزوير البرونز في الجوف والخبراء أشقاء عرب..

لو لاحظنا سنجد قضية السامعي والعمودين الرخاميين الذي يتكئ عليهما رأس وعل كبير الحجم، وما أسفرت عنه من رغبة ابن المنطقة المحيطة بالموقع الأثري في بيع العمودين- وكأنه يملكها- في الداخل أو في الخارج.. ليست إلا زبداً لأمواج عاتيه تثيرها ظاهرة التهريب والاتجار بالآثار اليمنية.. التي لا تمل وسائل الاعلام المختلفة من مناقشتها وتفنيدها دون الوصول الى ثمرة.

ولا يخلو اسبوع من ضبط قطع أثرية في المنافذ الجمركية في محاولة تهريبها الى الخارج، وخاصة الى دول أوروبا.. مهربون من أبناء البلد وأشقاء وسياح أجانب.. وقد أكد السامعي أن الرجل المساوم في بيع العمودين، قال له: «هذان العمودان بقايا آثار كانت هنا».

ماهي تلك الآثار؟.. لا أحد يدري.. ماهو مصيرها؟.. بالتأكيد بيعت.. كارثة انسانية وحضارية تطعن الوطن في تاريخه.

● قبل بضعة أشهر أعلن مطار صنعاء الدولي عن ضبط ألف قطعة أثرية خلال عام ٢٠٠٤م المنصرم.. منها ٤٠٪ قطع أصلية، و ٦٠٪ قطع مزورة.. تم ضبطها في المنفذ الجمركي للمطار أثناء محاولة تهريبها.. وسيتم جردها وتسليمها الى الهيئة العامة للآثار..

مضبوطات نادرة

● ألف قطعة أثرية فقط في منفذ مطار صنعاء الدولي ضبطت.. فكم يبلغ عدد القطع التي تمكن المهربون من اخراجها عبر نفس المنفذ؟ بل كم عدد القطع التي تم تهريبها عبر المنافذ الأخرى المفتوحة والتي يبلغ عددها قرابة ٢٤ منفذاً برياً وبحرياً وجوياً؟

● تفاصيل القطع التي ضبطت في مطار صنعاء الدولي مدهشة وتعطينا صورة مفزعة عن خطورة هذه الظاهرة، وتسارعها وتطور وسائلها، وقد أخبرنا الدكتور/عبدالرحمن جار الله- وكيل الهيئة العامة للآثار والمتاحف أنه تم تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة العامة للآثار والمتاحف والجهات الأمنية بالمطار لجرد الألف قطعة أثرية التي ضبطت خلال عام ٢٠٠٤م وخرجت اللجنة من مهمتها بنتائج تفيد أن هذه القطع تمثل مائة صنف من الآثار المختلفة ٤٠٪ منها قطع أصلية و٦٠٪ مزورة.

ومجمل هذه القطع ذات أنواع مختلفة، سواءً من ناحية مادة صناعتها أو من ناحية موضوعاتها.. من ناحية المادة تتنوع بين قطع برونزية وحجرية ورخامية وورقية.

أما من ناحية الموضوعات فقد تعددت بحيث نجد عملات وتماثيل آدمية وحيوانية بالاضافة الى المخطوطات والتحف الخشبية، أغلبها ذات أهمية كبيرة.

● وعن تفاصيل أكثر دقة لبعض هذه المضبوطات الأثرية، وحجم خطورتها تناقلت وسائل الإعلام في شهر اكتوبر، أثناء ضبط كميات كبيرة من القطع الأثرية المتنوعة في مطار صنعاء وذلك خلال ٨ أيام متوزعة على شهر أكتوبر «١،٣،٥،٧،١٢،١٨،١٩،٢١» من الشهر المذكور..

منها ١٤ تمثالاً، معظمها تماثيل آدمية مصنوعة من المرمر والحجر بمقاسات مختلفة.. وتماثيل نادرة جداً وذات قيمة تاريخية كبيرة، يبيعها المواطنون للتجار والمهربين مثل «تمثال من المرمر لرجل يقف على قاعدة مخططة وهو قابض علي يديه ولونه يميل الى السواد»..

أيضاً ضبط مخطوطات.. كما وجدناه مسجلاً في محاضر الضبط لدى الهيئة العامة للآثار- حيث جرت محاولة تهريب ٥٠ مخطوطة نادرة على رحلة واحدة بحوزة رجل واحد، منها ٣٦ مخطوطة مكتوبة بالخط الحبشي والمسند ومغلفة بالجلد.. و١٤ مخطوطة عربية مغلفة بالخشب.

مقامات الحريري

● في نفس الأيام الثمانية من شهر أكتوبر ٢٠٠٤م تم حجز ١٢٥ قطعة أثرية تنتمي لعصور تاريخية مختلفة، منها نقوش سبئية وحميرية وحلي وفلكلور وسبائك نقدية متنوعة.

في إشارة الى تفاصيل بعض حالات الضبط جاء في سياق التقرير الذي قدمه لنا وكيل الهيئة العامة للآثار والمتاحف:

«ضُبط مع هندي الجنسية، يعمل في إحدى الشركات العاملة في الشحن شنطة بداخلها ٣١ قطعة برونزية كان يريد اخراجها عن طريق الشحن بقرية البضائع.

أما بقية المضبوطات فعثر عليها متفرقة مع سياح أجانب ومسافرين يمنيين في حقائب السفر»..

وعن المضبوطات في عام ٢٠٠٣م في منفذ مطار صنعاء الدولي وفي منفذ حرض.. أشار التقرير الى أنه تم ضبط حوالي ٨٤ قطعة متنوعة في مطار صنعاء أهمها مخطوطة نادرة من مقامات الحريري مكتوبة بالفارسي القديم ومزوقة بالتصاوير الملونة التي تشرح موضوعات المقامات..

ومخطوطة أخرى من كتاب البيان للعالم «عماد الدين يحيى بن أبي الخير العمراني» الذي عاش في القرن السادس الهجري، والمتوفى سنة ٥٥٨هـ والمدفون بقبته في مدينة «ذي السفال».. وهو كتاب شهير تشير المصادر التاريخية أن السلطان المظفر الرسولي سعى لضمه الى مكتبته فدفع أموالاً طائلة لقاء ذلك..

مع الأخذ في الاعتبار أنه تم نسخ هذا الكتاب في تواريخ لاحقة..

وفي منفذ حرض تم ضبط أكبر كمية من المخطوطات وإحباط تهريبها خارج الوطن من منفذ حرض، ويفوق عددها ٥٠٠ مخطوط.. قد سلمت للمتحف الوطني بصنعاء، وشكلت لجنة لجردها وتصنيفها ونقلها لدار المخطوطات لحفظها وصيانتها.. ولكن اللجنة لم تتمكن من انجاز مهمتها لأسباب فنية.. وسوف تمارس عملها في الأيام القليلة القادمة.

٣٠ سنة في الصفر

● أرقام وتفاصيل المضبوطات الأثرية المذكورة سلفاً بالكاد استطعنا الحصول عليها، ونقل صورة جزئية بسيطة منها.. كان الغموض الذي يلف ظاهرة تهريب الآثار والاتجار بها امتدت خيوطه لتشل ألسن المختصين وتطوي أوراقهم تحت بند السرية.

لفت انتباهي وجود تخوف لدى البعض من الحديث عن هذه الظاهرة والبعض ألمح الى وجود عناصر متنية مترطة في خيانة التاريخ والعبث بذاكرة الوطن وحضارته، لما تدره هذه التجارة من أرباح طائلة.

أرقاماً نقلناها عن مضبوطات أثرية في منفذين فقط.. ماالذي يجري في بقية المنافذ.. وخاصة المنافذ البرية المفتوحة.. من الذي يسرق تاريخ اليمن.. ويسير به الى أوروبا وغيرها عبر المنافذ المختلفة التي تنام فيها الرقابة؟

كل قطعة في اليمن تحتوي على آثار وحضارة وفلكلور وموروث ثقافي.. وحسب شهادة عالم الآثار العربي الدكتور/عبدالحليم نور الدين: «تاريخ وحضارة اليمن مازالا في باطن التربة.. ولا بد أن ندرك أن كل أرض اليمن آثارية الى أن يثبت العكس»..

بالفعل أرض اليمن آثارية، مهمة حمايتها منوطة بجهات مشلولة أو معطلة..

تخرج القطع الجميلة والنادرة دون أن يستوقفها أحد.. كما كان يُصرح الدكتور/محمد علي العراسي- الرئيس السابق للهيئة العامة للآثار والمتاحف: «هناك مئات القطع إن لم أقل آلاف القطع الأثرية تُهرب يومياً من مختلف المنافذ.. وإن ما يتم ضبطه لا يشكل سوى جزء بسيط جداً.. فليس لدينا الإمكانيات المادية، ولا الكادر الوظيفي الذي يمكننا من توقيف أعمال النهب والتدمير وتهريب الآثار اليمنية.. وبالتالي ليس لدينا أي حصر دقيق إطلاقاً بالآثار التي تم تهريبها حتى الآن، لأنها إذا لم تُعد بالمئات فبعشرات الآلاف»..

● الهيئة العامة للآثار مهمتها حماية وتوثيق كل قطعة أثرية وكل موروث ثقافي حضاري وتاريخي بمختلف مقاساته وأحجامه وأنواعه وصيانتها ومنع تهريبها، وحماية المواقع الأثرية من النبش العشوائي وتسريب محتوياتها.. ولهذا الهدف أنشئت الهيئة في الستينيات كمصلحة تتبع رئاسة الجمهورية.. وفي ١٩٧٣م تم اعلانها هيئة مستقلة للآثار والمتاحف..

وفي سنيّ عمرها هذه التي تربو على ٣٠ عاماً لم تتمكن الهيئة من إيجاد نفسها، لتحمي الآثار وتمنع التهريب.. وربما هنا يكمن سبب تمادي واتساع ظاهرة التهريب والاتجار بالآثار.

الأمس يكرر نفسه.. لايوجد وعي اجتماعي يدرك القيمة التاريخية للقطعة الأثرية وما يعنيه الحفاظ عليها.. وهيئة الآثار بالأمس واليوم لايوجد لديها كادر متخصص، ليس لديها فنيون، ليس لديها ميزانية كافية ولا إمكانيات تكنولوجية، وبالتالي لا تملك أي صلاحيات ضبط.. وكل رئيس جديد لها يؤكد أنه سيبدأ من الصفر، ومن سبقه لم يعمل شيئاً ذا فائدة يطور إمكانيات الهيئة ويقوي صلاحياتها..

● أمرٌ غريب بالفعل.. إذن لماذا أنشئت الهيئة منذ البداية؟ أين توجد الثغرات، وأين تختفي المسئولية؟ الدولة لا تنشئ شيئاً عبثاً.

المنافذ الجمركية

● بشير السامعي- مدير إدارة المعلومات في الهيئة العامة للآثار أكد أن الهيئة تسنى لها الرقابة التامة على منفذ مطار صنعاء الدولي.. «وشبه مسيطرين على مجموعة من المنافذ البرية والجوية».. وبالنسبة للمنافذ البحرية لم تضبط حتى الآن..

وفيما يؤكد أن الهيئة تسعى الى السيطرة الكاملة على قرابة ١٢ منفذاً جمركياً بحراً وبراً وجواً.. وتولي أهمية كبيرة للمنافذ البرية كونها مفتوحة ويجد المهربون ضالتهم فيها حيث لم تضبط حتى الآن.. نجده أيضاً يُقر أن «توجيهات الهيئة لرقابة هذه المنافذ تتعثر في شحة الامكانيات.. لدينا إدارة المنافذ هي مسئولة عن كل منافذ الجمهورية.. لكن أكبر منافذ التهريب هي مطار صنعاء والمنافذ البرية هناك المنافذ البعيدة مثل حضرموت والمهرة وغيرها.. مهمتنا فيها صعبة لعدم توفر الكادر «اختصاصي الآثار» وارسال مندوبين لرقابة هذه المنافذ البعيدة والنائية يتطلب امكانيات فنية ومالية لا تملكها الهيئة..

● إذاً ماالذي تملكه الهيئة؟

- ٧ مندوبون في مطار صنعاء الدولي.. يمارسون عملهم في صالة المغادرة وفي جمرك الشحن، ويؤكدون أن أكثر الرحلات يحدث فيها تهريب آثار.. ومندوبان في حضرموت، وواحد في الحديدة، و٢ في تعز، و ٤ في مطار عدن..إضافة الى ذلك الهيئة قامت بخطوة حسنة في سبيل حماية الآثار وهي استحداث الادارة العامة لحماية الآثار وإدارة مكافحة التهريب.. وإرسال مذكرة الى مدراء فروع الهيئة لاشعارهم باستحداث هذه الإدارة التي يجب أن تتواجد في كل فرع في المحافظات، ويتواجد مندوبوها في كل المنافذ لمراقبة غش المسافرين وحقائبهم وجمرك الشحن.. ومن مهام هذه الادارة مكافحة تهريب الآثار في جميع المنافذ، وتكوين شبكة اتصالات معلوماتية لجميع إدارات مكافحة تهريب الآثار بكل منفذ.. وتغذية الإدارة العامة لديوان الهيئة بالمعلومات اليومية...

شركات الشحن

● جميع الآثار التي يتم ضبطها في بعض المنافذ تكتشف أثناء عملية شحن غش المسافرين.. سياح أجانب ويمنيين، وأشقاء عرب.. ودقة عمليات التهريب ولدت لدى الجهات المسئولة شكوكاً في أن لبعض العاملين في شركات الشحن ضلعاً في ذلك.

ومن كلام السامعي «أكثر من شركة شحن نجد فيها قطعاً أثرية.. و كانت تسبب لنا اشكاليات».. لذلك اتبعنا نظام استمارة الفحص والتفتيش..»

وهذه الاستمارة خطوة جيدة خطتها الهيئة لضبط شركات الشحن الموجودة في اليمن.. لتضييق الفرصة أمام المهربين وتجار الآثار...

وحررت مذكرة- لدينا منها صورة- اشعار رسمي الى كل الشركات في حال تصدير أي شحنة ذات أصناف متعلقة بالموروث الثقافي أو بالمصنوعات الحرفية التقليدية أو الفضية أو التحف ضرورة تبليغ الهيئة قبل موعد الشحن بيومين على الأقل لتستكمل الاجراءات القانونية للشحن في كافة المنافذ.

وهذا إجراء للحد من نسبة التهريب عبر شركات الشحن، حيث تقوم الهيئة بفحص القطع الفلكلورية والتحف والمجسمات الجصية والحلي وغيرها من القطع المسموح بخروجها، وتحرر بها استمارة فحص وتفتيش وهي عبارة عن تصريح لخروج القطع.

لكن.. هنا تطفو إشكالية عدم فهم واستيعاب من قبل الجهات الأمنية المتواجدة في المنافذ المختلفة.. لا يميزون بين ماهو أثري ممنوع خروجه، وبين ماهو صناعة حرفية «تحف وهدايا ومجسمات» يقتنيها السياح، وخروجها مسموح كنوع من الترويج السياحي.. فالجهات الأمنية في المنافذ تصادر- في كثير من الأحيان- جميع هذه القطع اعتقاداً بأنها أثرية، ومن حيث لا يشعرون يضربون

صلَبَهُ الذهول في وقفته المحاطة بشهقات الاعجاب- أمام بوابة رخامية خضراء تبدو كنسيج من الخيال الأسطوري.

راح يهتف في داخله..

«رائع..حضارة عملاقة.. اكتشاف أثري نادر».

إنه - بشير السامعي- مدير إدارة المعلومات في الهيئة العامة للآثار..

عندما ذهب قبل سنوات الى محافظة مأرب لإعداد مشروع التخرج من كلية الآداب- قسم الآثار..

وفي غمار فرحته بما رآه اصطدم بواقعٍ آخر مرير ومؤلم..

في موقع أثري،وقف أمام بوابة من الرخام الأخضر النادر.. عمودان ضخمان يتكئ عليهما أول رأس وعل مصنوع بذلك الحجم الكبير من الرخام الأخضر.. والمذهل أن الأعمدة الأثرية دائماً تخلو من النقوش، إلا هذان العمودان عليهما نقوش توثق قانون الضرائب في حضارة ما .. وتذكر أسماء مناطق يمنية لم تذكرها أي نقوش أخرى.

بالفعل أثر حضاري عريق ونادر.. لكن.. ابن المنطقة خانته ثقته في نفسه وتضاءل حجم معدنه الإنساني أمام نزواته الشريرة.. منع السامعي من توثيق ذلك الأثر العظيم.. بل ساومه في بيع العمودين «ان ادفع، أو أقصهما بالمنشار لأبيعهما في دول الخليج»..

منطق تجاري لئيم.. يساوم في بيع هوية أمة وحضارة عرب وتاريخ وطن.. وهذا المنطق لم يتوقف عند هذا الحد.. بل تمادى وشكَّل ظاهرة لوَّثت مختلف الحقبة التاريخية.. بأنفاسها المنفرة وأوجهها المتعددة، تهريب آثار.. تزوير آثار.. متاجرة بآثار.. ظاهرة لها مخالب في كل بلد.. مافيا تزييف التاريخ وهدمه..

وبلادنا تعاني من هذه الظاهرة بشكل كبير وغامض ومخيف.. لم تتمكن الهيئة العامة للآثار ولا الجهات المختصة الأخرى، من السيطرة عليها وتأطيرها.. نظراً لشحة امكانيات الهيئة وخلو يدها من سلطة الضبط وتباعد المنافذ الجمركية المفتوحة أمام اتساع الظاهرة، وتطور حيلها التي تضرب الاقتصاد الوطني والسياحة الخارجية.

تحقيق/أسامة حسن ساري

الثورة
الخميس ٢٤ ذوالحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٣ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٩٤)
تحقيقات